

نحو تطبيق نظام مالي إسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية

دراسة في التجربة الماليزية

ط. د. دراغو عز الدين

جامعة وهران 2؛ الجزائر

E-mail: govakoof@yahoo.fr

أ. د. حاكمي بوحفص

جامعة وهران 2؛ الجزائر

E-mail: dr-bouhafis@hotmail.fr

Received: Jan 2018

Accepted: Fèv 2018

Published: Mar 2018

ملخص :

تشهد الصناعة المالية الإسلامية تطورا هائلا في الآونة الأخيرة، و ذلك نظرا للحاجة إلى نظام مالي بديل يتمتع بالشفافية و الأخلاق. و عليه، يأتي النظام المالي الإسلامي ليقدم نماذج مختلفة للتمويل المتوافق مع الشريعة، خاصة بعدما تسببت فيه الأزمة المالية العالمية الأخيرة من ركود وشلل مالي. في هذا السياق، لم يقتصر دور التمويل الإسلامي فقط على البنوك الإسلامية، إنما تعداها إلى التأمينات أو ما يعرف بالتأمين التكافلي، وكذا الأسواق المالية الإسلامية، و البنك المركزي الإسلامي، بالإضافة إلى باقي المؤسسات المالية الإسلامية. كما نذكر أن انتشار هذا النظام لم يقتصر فقط على الدول الإسلامية فقط، و إنما تعداه إلى الدول الأوروبية و المتقدمة خاصة. في هذا السياق، عرفت ماليزيا بدورها النظام المالي الإسلامي كنظام موازي لنظامها المالي التقليدي، أين قامت بتطبيق الصناعة المالية الإسلامية على عدة مراحل إلى غاية يومنا هذا. فماليزيا بذلك تضرب مثلا قويا حول إمكانية تطبيق النظام المالي الإسلامي و جعله إما بديل أو مكمل للنظام التقليدي، و هو ما يفتح المجال للعديد من الدول و الاقتصاديات من أجل التنافس على تطبيق هذا النظام المعتمد على الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية : النظام المالي الإسلامي، البنوك الإسلامية، الأزمة المالية العالمية، ماليزيا.

Resumé:

Islamic finance is witnessing a tremendous development in recent times, given the need for an alternative financial system that is transparent and ethical. Hence, the Islamic financial system offers different models of Shariah-compliant financing, especially after the recent global financial crisis caused financial stagnation and paralysis. In this context, the role of Islamic finance is not limited to Islamic banks, but also to insurance or takaful insurance, Islamic financial markets, Islamic Central Bank, and other Islamic financial institutions. We also recall that the spread of this system was not limited to the Islamic countries only, but rather to the European countries and developed in particular. In this context, Malaysia has in turn defined the Islamic financial system as a parallel system to its traditional financial system, where it has applied the Islamic financial industry in several stages to this day. Malaysia is a strong example of the possibility of applying the Islamic financial system and making it either an alternative to or complementary to the traditional system, which opens the way for many countries and economies to compete for the application of this system based on Islamic law.

Les mots clés: Islamic Financial System, Islamic Banks, Global Financial Crisis, Malaysia

مقدمة:

ساهمت البحبوحة المالية الناتجة عن الثروة البترولية في زيادة الدخل لكثير من الدول، وخاصة دول الخليج. هذه الأخيرة التي لجأت إلى ما يعرف بالمعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وطبقت ذلك على معظم مؤسساتها المالية، هذه الأخيرة التي بدورها ساهمت في تجسيد مختلف البرامج التنموية لهذه الدول.

كما أن هذه الصناعة المالية الإسلامية عرفت انتشارا واسعا، حيث أن نشاطها لم يقتصر على الدول الإسلامية و دول الخليج فقط، وإنما امتد إلى دول غير مسلمة بل ودول كبرى مثل الو.م.أ وبريطانيا والصين وعدة دول أوروبية مثل ألمانيا و فرنسا، دون أن ننسى بعض الدول في إفريقيا و آسيا. بالإضافة إلى تسجيل تطبيق كامل للنظام المالي الإسلامي وهو ما عرفته اقتصاديات كل من إيران والسودان.

والملاحظ في النظام المالي الإسلامي أنه استطاع الاستحواذ على حصة في السوق المالي العالمي رغم اعتماد هذا الأخير على نظام تقليدي (سعر الفائدة)، حيث نجح النظام الإسلامي في فرض نفسه كنظام بديل أحيانا، و نظام مكمل أحيانا أخرى، حيث تعرف مؤسساته على اختلافها انتشارا و تطبيقا في الكثير من الدول السابق ذكرها.

و عليه فإن التمويل الإسلامي - و على الرغم من الظروف السياسية الدولية المناوئة لكل ما هو إسلامي - قد حقق اختراقا هائلا للأسواق المالية الغربية في الدول غير الإسلامية، فمن مؤشرات مالية إسلامية، إلى صناديق استثمارية (إسلامية)، إلى إعلان مصارف عريقة في بلد مثل بريطانيا عن إدخال النظام المصرفي الإسلامي إلى خدماتها للتمويل العقاري، و كذا تقديم خدمات مالية إسلامية أخرى إضافة إلى إنشاء بعض الأطر المؤسسية التي تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم.

الإشكالية:

ما مدى إمكانية تطبيق نظام مالي إسلامي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ؟

الأسئلة الفرعية :

1. ماذا نقصد بالنظام المالي الإسلامي ؟

2. هل هناك حاجة لهذا النظام ؟

3. كيف استطاعت ماليزيا تطبيق النظام المالي الإسلامي ؟

الفرضيات :

1. النظام المالي الإسلامي هو نظام مالي أخلاقي.

2. تداعيات الأزمة وآثارها ولد الحاجة إلى نظام مالي إسلامي.

3. استطاعت ماليزيا تطبيق النظام المالي الإسلامي كنظام موازي للنظام المالي التقليدي، و ذلك على مراحل مختلفة.

أهداف الدراسة:

-تسليط الضوء على النظام المالي الإسلامي،

-إظهار مدى الحاجة إلى نظام مالي لا يعتمد على سعر فائدة مسبق،

-تقديم مختلف آثار الأزمة المالية العالمية 2008، و إبراز الإيجابية منها على النظام المالي الإسلامي،

-تقديم التجربة الماليزية كنموذج لتطبيق النظام المالي الإسلامي،

-التأكيد على إمكانية تطبيق النظام المالي الإسلامي في أي دولة، خاصة إذا تم تقسيم ذلك على مراحل.

المحور الأول: مفهوم النظام المالي الإسلامي :

أولاً: تعريف النظام المالي الإسلامي:

ما يميز الصناعة المالية الإسلامية هو الطابع الشرعي و الأخلاقي في المعاملات المالية، حيث لابد من توافر شروط معينة في عمليات التمويل المختلفة حتى نقول بأننا ضمن نظام مالي إسلامي، هذا الأخير يعرفه محمد الكفراوي " بأنه مجموعة من الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية فيما يتعلق بالأموال و الملكية الخاصة و كيفية الحصول عليها و طرق ذلك، وكيفية التصرف فيها و بالمالية العامة و كيفية جباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة و المتعددة و كيف يتم إنفاقها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ."

حيث يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن المالية تنقسم في هذا النظام إلى مالية عامة و خاصة. أما المالية العامة فهي تعنى بإيرادات الدولة و نفقاتها، أين يشترط أن يتم جمع الإيرادات و إنفاقها وفق أحكام الشريعة الإسلامية. كما نجد أيضاً المالية الخاصة و المتعلقة بالأفراد و المؤسسات و التي بدورها يجب أن تخضع لأحكام الفقه الإسلامي.

ثانياً: عناصر النظام المالي الإسلامي:

النظام المالي الإسلامي لا يخلو بدوره من عناصر و التي تتمثل في غرض النظام، الأدوات المحققة للغرض و كذا الفن المالي المنظم لهذه الأدوات.

1. غرض النظام و أهدافه :

لا يسوغ الإخلال بقواعد و أحكام النظام المالي الإسلامي، و لكنها في مواضيع عديدة تركت قواعد التطبيق و الفروع دون أحكام ملزمة حتى يتمكن كل جيل من إتباع أساليب التطبيق التي تتفق و الوضع الاقتصادي و المالي و الاجتماعي فيه، و ذلك دون الإخلال بالقواعد و الأحكام الرئيسية تلك التي حددها كتاب الله و سنة رسوله و التي تقر الملكية الفردية و تحميها من كل اعتداء عليها و تقر بجانبها الملكية العامة التي لا غنى عنها للجماعة.

2. الأدوات:

حدد النظام المالي الإسلامي الملكية حسب ما جاء به الشرع. فهي خاصة بمصانة مادامت تؤدي ما عليها من تكاليف شرعية، أما الملكية العامة فتكون في الأموال التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بشكل كامل إلا إذا كانت مملوكة للدولة. أما فيما يتعلق بالنفقات العامة فالنظام المالي الإسلامي يعتمد على مبدأ أولوية الإيرادات العامة.

3. الفن المالي :

و يهدف بدوره إلى تحقيق العدالة بين المواطنين من جهة و الإيرادات المطلوبة للإنفاق من جهة أخرى.

ثالثاً: المبادئ العامة للنظام المالي الإسلامي :

يتميز النظام المالي الإسلامي بمجموعة من المبادئ العامة و التي تسمح له بتأطير مختلف التعاملات الاقتصادية و التجارية و حتى المالية ضمن إطار شرعي.

1. العقيدة : ومعناها الإيمان بالله وحده، لأن ذلك يقود إلى تطبيق الشريعة والإحساس بمراقبة الله للعبد.

2. المساواة بين الناس: لم يفرق الإسلام بين عربي و أعجمي، وأتاح للجميع فرص العمل والكسب المشروع و حق التملك والتوسع.

3. العدل: يؤكد الإسلام على ضرورة العدل بل و الحرص عليه أشد الحرص، لأنه يمثل الأمن و الأمان لكل الأنشطة الاقتصادية والمالية أين يطمئن الجميع على حقوقهم وممتلكاتهم.

4. التكافل الاجتماعي: يقوم هذا المبدأ على إيجاد مجتمع متماسك محتكم لأحكام الشرع، تكون فيه المسؤولية موزعة على الجميع، فالكل راع و الكل مسؤول عن رعيته، ومتضامن معها ومرتبطة بها، ومن هذا المنطلق تزدهر الأنشطة الاقتصادية و المالية وتنمو.

5. تحريم الربا : الربا هي المشاركة في الغنم دون الغرم، و تنقسم إلى ربا الفضل و هي الزيادة التي لا يقابلها عوض في مبادلة مال بمال من جنسه، أما ربا النسئة فهي التأجيل نظير فائدة و كلا النوعين محرم بالكتاب و السنة.

6. النهي عن الكسب الحرام : و هو الابتعاد عن الغش و التدليس و الاحتكار و المنافسة المدمرة، لذا يجب على المسلم السعي في كسب الملكية عن طريق العمل في القطاعات المنتجة و الحلال، أو إذا كانت إرثا أو هبة أو نصيبا من الزكاة.

7. للمال وظيفة اجتماعية : جعل الإسلام للمال وظيفة اجتماعية تضمن التكافل بين الأفراد و الجماعات من الناحية الاقتصادية، كإخراج الزكاة سنويا للفقراء و المساكين و ذوي الحاجة، ذلك أن هذه النفقات تضمن إعادة توزيع الثروة و تؤدي في نفس الوقت إلى التراحم و التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع و إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

رابعا: أهم الضوابط المالية للنظام المالي الإسلامي:

بعد تحديد الإطار العام للمبادئ الخاصة بالنظام المالي الإسلامي، فإنه لابد من تسليط الضوء على أهم ركائزه المالية و التي تميزه عن النظام التقليدي.

1. تحريم الفائدة:

لقد ارتبطت الفائدة بأغلب عمليات التمويل في النظام التقليدي، حيث أنها تدخل كمقابل للإقراض أو الاقتراض. و عليه، فإن الشريعة الإسلامية حرمت ذلك قطعا، و أكدت على ضرورة المشاركة من أجل الحصول على مقابل، سواء مشاركة في الربح أو الخسائر.

2. المشاركة في الأرباح و الخسائر :

يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق التعادل و التكافؤ في فرص الكسب ما بين الشركاء، حيث تتفق الأطراف المشاركة في المشروع على اقتسام الأرباح إن وجدت و تحمل الخسائر كذلك، أي أن الأخطار المحتملة لفشل المشروع يتقاسمها الأطراف المتشاركون. بينما في النظام التقليدي، فإن التمويل يكون مقابل معدل فائدة محدد مسبقا، سواء حقق المشروع ربحا أم لا، و هو ما يراه البعض ظلما للطرف المستثمر.

3. تحريم الاكتناز :

يعتبر الاكتناز منبوذا من مختلف النظريات و المدارس الاقتصادية سواء الكلاسيكية أو الحديثة، و هو ما يؤكده النظام المالي الإسلامي الذي يستنبط أحكامه و ركائزه من الشريعة الإسلامية. و يعود السبب الرئيسي حسب المختصين في المالية الإسلامية، إلى أن اكنناز الأموال يمنع الاستفادة منها في مشاريع مربحة اقتصاديا و حتى اجتماعيا، و هو ما يعرقل حركة النقود و الأموال و يمنعها من إكمال دورتها الاقتصادية.

4. شرعية مصادر الأموال و استخدامها :

يجب أن يكون مصدر الأموال المستخدمة في المشروع حلالا، و نقصد بالحلال خلوه من أي ربا، غش، سرقة أو أي أمور محرمة نصت عليها الشريعة الإسلامية. في المقابل، فإن استخدام هذه الأموال يجب أن يكون في إطار تسمح به الشريعة، أي بعيدا عن أنشطة تضر بالاقتصاد، المجتمع و البيئة كالخمور و المأكولات المحرمة و الربا...

5. تحريم المضاربة (المقامرة) :

يقصد بالمضاربة هنا الاحتفاظ بالأصول المالية إلى غاية ارتفاع سعرها ثم إعادة بيعها من أجل الربح من ذلك، و هو ما يعتبر محرماً شرعاً لأنه يحتوي على ضرر كبير لمشتري الأصول، أين يعرضه إلى خطر انخفاض مفاجئ لقيمة الأصل نتيجة لتضخم سعره من قبل المضاربين، أي أن سعره لا يعبر عن قيمته الحقيقية، أي أن ما يقوم به المضاربون في هذه الحالة لا يعتبر استثماراً حقيقياً و لا يعود بأي فائدة على الاقتصاد و إنما هو استغلال لعامل الوقت و المعلومات من أجل التربح من ارتفاع الأصول المالية.

6. قدسية العقود :

يعتبر العقد التزاماً من الأطراف الفاعلة في المشروع أو المساهمين في الشركة بالالتزام بالجوانب المتفق عليها، إلا أنه يوجد ما يعرف بالمعلومات الداخلية للشركة، وهي معلومات قد لا يتمكن من المساهمون من الاطلاع عليها ولا يمكن إدراجها في العقد، وعليه يجب على المسيرين إعلام المساهمين والشركاء بكل صغيرة و كبيرة حول نشاطات الكيان، والالتزام بالأمانة و النزاهة في ذلك، هذه المبادئ للأسف لا يمكن توثيقها أو إثباتها، لذلك أكد النظام المالي الإسلامي على ضرورة تحلي جميع الشركاء والمستثمرين بها.

خامساً: مؤسسات النظام المالي الإسلامي :

تلعب مؤسسات النظام المالي الإسلامي دوراً حيوياً في تشغيل مختلف الموارد المالية وفق أحكام الشريعة. فهي تتميز أيضاً بالجانب الأخلاقي الشرعي، بالإضافة إلى قيامها بالوظيفة الاجتماعية.

1. البنوك :

تلعب المصارف الإسلامية نفس الدور الذي تلعبه نظيرتها التقليدية فيما يتعلق بعملية الادخار و الائتمان، إلا أنها تتميز بطريقة تمويل مختلفة تقوم على المشاركة و عدم التعامل بسعر الفائدة المسبق. و تبقى البنوك الإسلامية تعمل جنباً إلى جنب مع نظيرتها التقليدية في مختلف دول العالم ماعداً طبعاً الدول التي تتبنى نظاماً مالياً إسلامياً خالصاً كإيران و السودان.

2. شركات التأمين :

بالإضافة إلى دورها الأساسي و المتمثل في التأمين ضد الحوادث و الأخطار، تمارس أيضاً شركات التأمين دور الوساطة المالية أين تساهم في تعبئة الادخار و من ثم تحويله إلى استثمار. و هو نفس الدور الذي تقوم به كذلك شركات التأمين الإسلامي، حيث أن العلاقة بين الشركة و المؤمن تقوم على أساس تكافلي، أي أن الأقساط التي يدفعها المؤمنون لا تدخل في ملك الشركة، و إنما يصبح المؤمن مشاركاً عن طريق إما : وكالة بأجر معلوم تقاضاه الشركة نظير قيامها بعملية التأمين، إما المضاربة بحصة معلومة من الربح مقابل قيام الشركة باستثمار أموال المشتركين.

3. الأسواق المالية :

تلعب الأسواق المالية بصفة عامة دوراً هاماً في تعبئة الادخار، توفير الأموال و كذا السيولة اللازمة. لذا فإن تطبيق مبدأ المشاركة في هذه الأسواق يتطلب من النظام المالي الإسلامي فعالية أكبر من ناحية التنظيم و الإشراف على عمليات التمويل بما يتطابق مع مبادئ الشريعة. فرغم ظهور مؤشرات مالية إسلامية، إلا أننا نسجل غياب سوق مالي إسلامي لحد الآن.

4. البنك المركزي:

يمارس البنك المركزي الإسلامي مهامه و يؤدي وظائفه بشكل عادي كما في النظام التقليدي، سواء تعلق الأمر بتحقيق الاستقرار النقدي، الحد من التضخم، إصدار العملة...، إلا أنه يتميز بتطبيقه لمبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تكوين الإطارات اللازمة لتسيير البنوك الإسلامية و الإشراف على ذلك. لذا يظل غياب البنك المركزي يشكل هاجسا للبنوك الإسلامية، حيث تضطر هذه الأخيرة إلى التعامل مع البنوك المركزية التقليدية و ممارسة بعض التعاملات المخالفة للشريعة كالاحتياطي الإجباري والخصم و غيره.

5. مؤسسات مالية رديفة :

بالإضافة للدور الهام الذي تقوم به المؤسسات المالية السابقة الذكر، يبقى وجود مؤسسات مالية أخرى مهما و ضروريا لضمان تقديم استشارات مالية و القيام بالرقابة المالية و إدارة مختلف التدفقات النقدية. و عليه فإننا نجد عدة مؤسسات من هذا الشكل نذكر منها : المؤسسات المالية غير المصرفية، شركات الاستشارات المالية، هيئة التأمين على الودائع المصرفية...، بالإضافة إلى مؤسسات مالية دولية تسعى بدورها إلى نشر المالية الإسلامية، توحيد معايير المحاسبة، التنسيق بين مختلف عناصر النظام المالي، بالإضافة إلى السعي لخلق سوق مالي إسلامي. و من هذه المؤسسات المالية نذكر : البنك الإسلامي للتنمية، منظمة التدقيق والمحاسبة للمؤسسات المالية، الوكالة الإسلامية الدولية لتقييم الائتمان، السوق المالي الإسلامي الدولي و كذا المجلس العام للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية.

المحور الثاني: الحاجة إلى نظام مالي إسلامي

إن الحاجة إلى نظام مالي خالي من الربا ليس مطلباً جديداً، و إنما مطلب قديم عرفته مختلف الأديان السماوية و كذا مختلف الاقتصاديات على مر الزمن، حيث أن هناك اتفاق شبه كلي على حرمة الربا أو ما يعرف اقتصادياً بسعر الفائدة. و ما يعزز هذا الطرح هو ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 2008، و كيف أن مختلف مؤسسات النظام المالي الإسلامي لم تتأثر كثيراً بهذه الأزمة، بل على النقيض استفادت من ذلك أيما استفادة، حيث عرفت هذه المؤسسات انتعاشاً و رواجاً غير مسبوق و امتد نشاط استثمارها إلى عدة دول كبرى.

أولاً: أسباب ظهور الحاجة إلى الصيرفة الإسلامية

لقد كانت أفكار معظم العلماء و المفكرين المسلمين تقتصر على تحريم عمليات تلك المصارف و توجيه الانتقادات لها دون وضع البديل المناسب، و لكن بعد ذلك توجه الاهتمام نحو أعمال تلك المصارف، ذلك أن أعمال هذه المصارف لا تخلو من الفائدة والمنفعة و تحقق الكثير من مصالح الناس، فتركزت الجهود على التعرف على محرمات التعامل مع هذه البنوك، و البحث عن بديل يتوافق مع أحكام الشريعة السمحاء.

و تعود أسباب الانتقال إلى جملة من العوامل أهمها:

—عدم الرضا عن أداء و نتائج القطاعين (النقدي و المالي) في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن خيبة الأمل مع المقاربة غير الأخلاقية لمسألة التمويل التقليدي.

—ظهور الحركة المالية الإسلامية كجزء من نهضة الشعوب الإسلامية.

—المقاربة الإسلامية للنقود و الصيرفة و التمويل، و التي تختلف عن المقاربة التقليدية، فالتمويل الإسلامي يوجد ترابطاً مع الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) الذي يولد قيمة مضافة، و لا يوقع مخاطر جديدة من أجل الحصول على الربح.

هذا فضلا عن أن مبادئ الرأسمالية السائدة في العالم حاليا قد كرس تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس، و أسهمت في انتشار الفقر و البطالة، و الاحتكار للثروات و الطبقة الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور نداءات في العديد من دول العالم تطالب بما عرف بالمالية الأخلاقية التي تتعد عن كل تلك السلبيات، و تحاول إيجاد التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة، و هذا النوع من المالية متوافر في النظام الإسلامي (عموما) و في الصيرفة الإسلامية (خصوصا) ثانيا: صمود النظام المالي الإسلامي في وجه الأزمة المالية العالمية :

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أو كما يطلق عليها أزمة الرهن العقاري و التي انطلقت من الو.م.أ إلى مختلف الأسواق المالية العالمية، أين تأثرت الصناعة المالية العالمية بشكل واضح و متفاوت. إلا أن ما سببته هذه الأزمة لمختلف اقتصاديات العالم يعتبر فرصة حقيقية لزيادة تفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية على الساحة الاقتصادية، حيث يرى العديد من الخبراء أن الصناعة المالية الإسلامية قادرة على مجاراة أو حتى حلول محل التمويل التقليدي. و فيما يلي جدول يوضح الفروق الجوهرية بين كل من النظام التقليدي و النظام الإسلامي :

جدول رقم(01): سلوك حل الأزمة المالية العالمية

الاقتصاد الرأسمالي	البديل الإسلامي
- الحرية الاقتصادية المنفلتة التي تسمح بالاحتكار و المضاربات القمارية، دون اهتمام بالعدالة الاجتماعية.	- الحرية الاقتصادية المنضبطة التي تمنع الاحتكار و المضاربات القمارية، و لا تتجاهل العدالة الاجتماعية
- الاعتماد على الأسس الإقراضية في تخصيص الموارد المالية.	- الاعتماد على الأسس السلعية الاستثمارية في تخصيص الموارد المالية
- المتاجرة في المخاطر (عقود الغرر)	- المتاجرة في السلع و الخدمات المشروعة
- السماح ببيع الديون و بيع ما لا يملك	- منع بيع الديون و بيع ما لا يملك
- الإقراض بفائدة ربوية	- نظام المشاركة في الربح و الخسارة
- عملية إعادة بيع أو رهن العقار، حيث يقوم المشترون ببيع العقار المرهون أو رهنه مقابل قرض جديد بفائدة، و من ثم يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة	- قيام البنك بشراء العقار و بيعه مرابحة
- عمليات التوريد و التجارة في الديون	- إبرام عقد استصناع (مقاولة) مع العميل لبناء المبنى
- نظام المشتقات المالية الذي يقوم على المعاملات القمارية	- صيغة التمويل التاجيري المنتهي بالتملك، حيث يشترك العميل و البنك في شراء العقار، ثم يؤجر البنك حصته للعميل، و في الوقت نفسه يبيع له كل سنة جزءا من حصته، حتى ينتهي العقد بتملك العميل للعقار.
- انقطاع الصلة بين الاقتصاد الحقيقي (العيني أو الإنتاجي أو السلعي) و الاقتصاد المالي (الورقي)	- ارتباط السوق الحقيقية بالسوق التمويلية، حيث يرتبط العائد على التمويل بإنتاجية النشاط أو المشروع الممول
- تشجيع التوسع في الدين بقوى دافعة إليه كالبطاقات الائتمانية و التسهيلات الائتمانية و التلاعب بالرهن و بيع الدين...	- الحث على تحجيم الدين بين الناس و توسعته مع المحتاجين بضوابط، بهدف ضبط السوق و منعه من الوقوع في أزمات
- انتهاج حلول علاجية استثنائية عند وقوع الأزمات الاقتصادية	- إيجاد حل مستديم لتمويل خطر الائتمان العام، بمنح سهم للغارمين (المدينين) منعا لأي أزمة ائتمانية
- تقديم مساعدات للدائن و هو الطرف القوي الذي أخطأ في تصرفاته، أي انتهاج حل يتجه من الأعلى إلى الأسفل	- مساعدة المدين الأصلي مباشرة، و هو الطرف الضعيف لسداد دينه اتجاه دائنه، أي انتهاج حل من الأسفل إلى الأعلى.

– هيمنة سلوك أو غريزة القطيع على الأسواق المالية، فسلوك المستثمر لا يتحدد بما يعتقدده هو عن السوق، و لكن بما يعتقد أنه اعتقاد الآخرين	– عدم إتباع سياسة القطيع (الإمعة) في السوق بإتباع سلوك الشركات القائدة
– تخفيض سعر الفائدة	– إلغاء سعر الفائدة الربوية
– انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال و الكذب و الشائعات المغرضة و الغش و التدليس و الاحتكار و المضاربات و التعاملات الربوية	– تضبط القيم الإيمانية و الأخلاقية سلوك المسلم سواء كان منتجا أو مستهلكا، و ذلك في حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة

المصدر : عبد الحليم عمار غربي، ص 106

هذا و يوضح الجدول أعلاه أن المبادئ التي يعتمد عليها النظامين تعتبر إلى حد ما مختلفة، و يظهر وجه الاختلاف جليا في ما يعرف بأخلاقيات الأعمال، حيث يركز النظام الإسلامي على ضرورة وجود عدل في تقاسم الأرباح و تحمل جميع الأطراف لمسئوليتها في حالة الخسارة، كما أن النظام الإسلامي يؤكد على ضرورة العناية بالجانب الاجتماعي و ليس الاقتصادي المالي فقط. و عليه، فإن المبادئ التي يعتمد عليها كل نظام هي التي تحدد مدى تحمله للأزمات أو مدى قابليته للخروج منها بأقل الأضرار.

ثالثا: الآثار الإيجابية للأزمة على الصناعة المالية الإسلامية :

بالرغم من أن الأزمة المالية العالمية تسببت في العديد من المشاكل الاقتصادية، إلا أنها انعكست إيجابا على النظام المالي الإسلامي، حيث عرفت مؤسسات هذا النظام انتعاشا و رواجاً غير مسبوق، حيث عرفت أصولها ارتفاعاً ملحوظاً، و كذا تطورا هائلا للمراكز المالية الإسلامية.

1. تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية:

تطورت الصناعة المالية الإسلامية في العالم من 531 مليار دولار في نهاية 2006 إلى 729 مليار دولار في نهاية 2007، أي بنسبة 37 بالمائة، لكنها واجهت مأزق عدم النمو في عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية. و تملك البنوك التجارية الإسلامية 74 بالمائة من الأصول المالية الإسلامية و البنوك الاستثمارية تملك 12 بالمائة، و أن نسبة 11 بالمائة مستثمرة في الصكوك و نسبة 2 بالمائة في الصناديق الاستثمارية و نسبة 1 بالمائة في خدمات التأمين التكافلي.

2. المراكز المالية الإسلامية العالمية:

أظهر الاستطلاع الذي شمل 500 مؤسسة مصرفية و مالية، من بينها 280 مؤسسة و مصرفا إسلاميا، أن إيران في مقدمة الدول التي تملك بنوكها أصولا إسلامية بنحو 235 مليار دولار، تليها السعودية ب 92 مليارا، و ماليزيا بنحو 67 مليار دولار، تليها الكويت بنحو 63 مليار، و الإمارات بنحو 49 مليار دولار، و البحرين بنحو 37 مليار، و قطر ب 21 مليار ثم بريطانيا في المركز الثامن ب 18 مليار دولار.

جدول رقم (02) : التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية

الدولة	البنوك	التكافل	شركات الاستثمار	المجموع 2007	المجموع 2006	عدد الشركات
إيران	2330.0	2.3	–	235.3	154.6	25
السعودية	91.2	0.8	–	92.0	69.4	17
ماليزيا	65.7	1.3	0.1	67.1	65.1	38
الكويت	54.0	0.2	8.9	63.1	37.7	29
الإمارات	48.2	0.9	0.0	49.1	35.4	12

27	26.3	37.4	-	0.3	37.1	البحرين
14	9.5	21.0	1.3	0.4	19.3	قطر
6	10.4	18.1	-	-	18.1	المملكة المتحدة
4	10.1	15.8	-	-	15.8	تركيا
20	15.9	6.3	-	-	6.3	باكستان
14	14.3	5.7	-	-	5.7	بنغلاديش
3	3.9	5.7	-	-	5.7	مصر
23	4.5	5.3	-	0.1	5.2	السودان
48	14.4	17.2	0.2	0.4	16.6	أخرى
280	471.5	639.1	10.5	6.6	622.0	المجموع

المصدر : عبد الحليم عمار غربي، ص 106

3. أدوات الصناعة المالية الإسلامية:

شعرت البنوك الإسلامية بمخاطر الأزمة المالية خلال 2008 أكثر من البنوك التقليدية، و هي ستخرج بأقل الخسائر من أزمة الائتمان لأنها لم تستثمر في ما يعرف باسم "الأصول السامة"، كما لم تلجأ إلى تمويل عملياتها عبر الاستدانة بفوائد من الأسواق التقليدية. و سوف تشهد سوق الصكوك الإسلامية نشاطا كبيرا في الأجل الطويل.

4. خصوصية الصناعة المالية الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بولاء العملاء و المودعين و الاستثمار الحذر من الأصول الخطرة. و لا تقتصر منافسة البنوك الإسلامية على بعضها بعضا، بل أصبحت منافسة لبنوك عالمية تبنت العمل المصرفي الإسلامي. و أصبح ينظر إليها على أنها قاعدة مصرفية آمنة، حيث أن أعداد المنتسبين إليها من الأفراد و الشركات في تزايد مستمر. و تسعى حاليا الحكومة البريطانية إلى تحويل لندن إلى المركز العالمي للبنوك الإسلامية.

5. المؤسسات التعليمية في التمويل الإسلامي:

ارتفع الطلب على الخدمات التعليمية و التدريبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، و قد تم مؤخرا فتح قسم للصيرفة الإسلامية بكلية إدارة الأعمال بجامعة ستراسبورغ الفرنسية، يجتاز فيه الطالب تكوينا أكاديميا لمدة 5 سنوات، بغرض إمداد السوق الفرنسية والأسواق المجاورة بالكفاءات البشرية المؤهلة استعدادا للتطبيقات المالية و المصرفية الإسلامية، و تتزامن هذه الخطوة مع خطوات سابقة اتخذتها هيئات و مؤسسات و معاهد و جامعات تقدم تكوينا و تدريبا في التأمين و التمويل و البنوك الإسلامية، و تصدر بريطانيا ذلك بوجود 55 مؤسسة تليها ماليزيا ب 24 مؤسسة ثم الإمارات و السعودية و البحرين ما بين 16 و 18 مؤسسة لكل منها، و في الولايات المتحدة 9 مؤسسات مهتمة بالتمويل الإسلامي.

المحور الثالث: التجربة الماليزية في تطبيق النظام المالي الإسلامي :

ما يميز التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية هو أنها تجربة بدأت لتستمر و تنمو، فالهدف مرسوم و محدد، و التجربة تحظى بأولوية و دعم حكوميين. كما أنها دعمت بإنشاء عدد كبير من (الجامعات و مراكز البحث التي تهتم بالتطوير و الابتكار) في هذا المجال. بدأت تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا رسميا بإنشاء "بنك إسلام" الماليزي في جويلية 1983.

أولاً: بيئة الأعمال في ماليزيا:

تعتبر ماليزيا من أكثر الدول التي يمكن الاقتداء بها في الكثير من المجالات الاقتصادية و غير الاقتصادية، وهذا راجع إلى أنها استطاعت أن تنتقل من دولة متخلفة، وتعاني من مشاكل كثيرة إلى دولة متطورة في العديد من المجالات أهمها الناحية الاقتصادية، وهذا نظرا لما توليه من اهتمام لهذا الجانب، واستفادتها من المزايا التي تملكها، ورغم أن هناك الكثير من الاختلافات العرقية والدينية فيها، غلا أنها استطاعت صهر الجميع في بوتقة واحدة.

1. البيئة الاقتصادية الماليزية :

—استطاعت ماليزيا التحول من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى إلى مجتمع صناعي منذ السبعينات، وحاليا نجد أن قطاع الخدمات والقطاع الصناعي يساهم في النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي.

—تتوفر البيئة الاقتصادية الماليزية على بنية تحتية هامة، خاصة في مجال المطارات و الموانئ ووسائل النقل و المواصلات، حيث احتلت ماليزيا المرتبة 19 في تقرير 2010/2009.

—تتوفر على وسائل الاتصال الحديثة و التكنولوجيا الرقمية، حيث تملك أفضل شبكات الاتصال بين الدول المختلفة، وقد احتلت المرتبة 22 في تقرير التنافسية لسنة 2010/2009.

—ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الجارية، و هذا بمعدلات معتبرة ما عدا سنة 2009 التي عرفت نموا نوعا ما سلبيا، كما أن معدلات التضخم فيها كانت منخفضة خاصة في السنوات الأخيرة.

—تقوم البيئة الماليزية على استيراد المنتجات الداخلة و المكملة لعملية التصنيع و وسائل النقل بمختلف أنواعها، و تصدر المنتجات الإلكترونية و الكهربائية، و تشكل الصناعة أكثر من 70 بالمائة من صادراتها.

—الدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص في هذا البلد، ودفعه إلى أن يكون القطاع الأساسي في الاقتصاد خلال سنة 2020.

—يعتبر اقتصاد ماليزيا من أكثر الاقتصاديات جذبا للاستثمار الأجنبي في العالم، و هذا نظرا للحوافز التي توفرها الدولة فيها، وقد ساعدها في ذلك البنية التحتية المتطورة و اليد العاملة المقدسة للعمل.

—تعمل ماليزيا على التحرير المتزايد لتجارة السلع و الخدمات بشكل حذر و مدروس حفاظا على مصالح البلد، خاصة في مجال الخدمات، كما تعمل على عقد اتفاقيات ثنائية، و تكوين المناطق الحرة مع مختلف دول العالم.

2. البيئة الاجتماعية:

يعتبر عدد سكان ماليزيا معتبرا مقارنة مع مساحتها، و هو مجتمع شاب تمثل فيه الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 و 25 سنة في المتوسط ما نسبته 63 بالمائة، و عليه يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي، و هذا لأن الحكومة الماليزية عملت على محاربة الفقر بالقسمة العادلة للثروة و الاعتناء بذوي الدخول المحدودة، كما أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة، و بالتالي يشكل المسلمون نسبة معتبرة بلغت 60.40 بالمائة سنة 2009، بالإضافة إلى ديانات أخرى كالبودية.

3. البيئة السياسية :

يمكن القول أن تعدد الطوائف و الأديان لم يمنع ماليزيا من الوصول إلى أعلى درجات الاستقرار السياسي، حيث نجد أن نظامها السياسي ملكي دستوري و يحكمها المسلمون منذ استقلالها، و هي تعمل وفق سياسة التخطيط على المدى المتوسط والطويل، حيث كان لها عدة خطط آخرها يمتد مفعولها إلى نهاية سنة 2020.

4. البيئة التكنولوجية:

نجد أن ماليزيا تمتلك تكنولوجيا عالية جدا في مجال المعلومات و الاتصال والتصنيع، و هي تحتل مراتب جد متقدمة في تقرير التنافسية الخاص بسنتي 2010/2009 في مجال التكنولوجيا، وهذا راجع أساسا إلى اهتمام الشركات بالبحث و التطوير والترابط فيما بين الجامعات و القطاع الصناعي، كما ترتفع أيضا نسبة استخدام الهاتف المصرفي محدودة.

5. البيئة القانونية:

تحظى البنوك الإسلامية بقانون خاص منذ سنة 1983 ينظم نشاطها، ويبين طبيعة أعمالها، كما توليها الحكومة الماليزية اهتماما كبيرا وتعمل على توفير الظروف الملائمة لنشاطها.

وبالتالي تعتبر البيئة العامة للبنوك الإسلامية في ماليزيا مناسبة لنشاطها، وهذا راجع نتيجة للاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لها، و سعيها لجعلها قطبا مصرفيا إسلاميا عالميا، ولكن من ناحية أخرى فهي تحمل بعض المساوئ أهمها وجود ديانات أخرى بخلاف الإسلام، و كذلك ارتفاع الضرائب والرسوم.

ثانيا: خطوات إقامة النظام :

في عام 1982 قامت لجنة مشكلة من قبل الحكومة الماليزية تضم خبراء مصرفيين بإعداد الدراسات اللازمة لتأسيس نظام مصرفي إسلامي في ماليزيا، وقد أوضحت اللجنة في تقريرها أن إقامة نظام مصرفي إسلامي هو أمر مهم و حيوي للاقتصاد الماليزي، كما تضمن التقرير مجموعة من التوصيات أهمها:

—على الحكومة تأسيس نظام مصرفي يعمل وفق الشريعة الإسلامية.

—تشريع قانون جديد يناسب أسلوب عمل النظام المصرفي الإسلامي، وذلك لأن قانون المصارف عام 1973 لا يتلاءم مع أسلوب عمل المصارف الإسلامية.

—تدرج المصارف الإسلامية تحت قانون رعاية الشركات لعام 1965.

—تأسيس مجلس الرقابة الشرعية يتولى مهمة التأكد من أن عمليات المصارف الإسلامية لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية (وهذا ما ميز ماليزيا عن غيرها من الدول التي أنشأت المصارف الإسلامية).

و لم يقتصر النظام المصرفي في ماليزيا على المصارف الإسلامية، بل إن تلك المصارف كانت تعمل جنبا إلى جنب مع المصارف التقليدية، أي أن الحكومة الماليزية اعتمدت النظام المالي المختلط (إسلامي+تقليدي)، و هذا النظام سعت من ورائه ماليزيا إلى (إقامة نظام مالي قوي و تنافسي)، فضلا عن جعل ماليزيا مركزا للتمويل الإسلامي في العالم، و من أجل تحقيق ذلك فقد وضع البنك المركزي الماليزي إستراتيجية تركز على ثلاثة محاور هي :

—عدد كبير من اللاعبين.

—مجموعة واسعة من الأدوات المالية الإسلامية من خلال (الابتكار و التطوير)، مثل (صكوك و أسهم و سندات لا ربوية).

—زيادة و تسهيل التعامل في سوق ما بين المصارف.

ثالثا: مرحلة توسع النظام :

و في عام 2001 قامت الحكومة الماليزية بوضع خطة جديدة هدفت إلى زيادة مرونة نظامها المصرفي و إعطائه حيوية أكبر ضمن خطة عرفت باسم (Financial Sector Master Plan)، و تضمن هذه الخطة إنشاء المؤسسات الآتية:

—وحدة السوق المالية الإسلامية،

—وحدة الدراسات و الابتكارات للمنتجات الإسلامية،

—إنشاء هيئة رقابية عليا ترجع إليها الهيئات الرقابية في المصارف الإسلامية.

و في العام نفسه أعلنت ماليزيا عن إنشاء سوق رأس المال الإسلامي، إذ يمكن إصدار العديد من أوراق المال الإسلامية و تداولها في السوق الثانوية.

و قد حققت المصارف الإسلامية معدلات نمو أعلى من المصارف التقليدية في ماليزيا خلال المدة (2006-2012)، كما هو موضح بالجدول الآتي:

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	معدل النمو %
المصارف الإسلامية								
الموجودات	131.9	156.81	192.7	233.6	267.6	335	381.5	19.5
الودائع	99.2	122	154.7	188.8	217	266.4	306.5	20.30
التمويل	78.2	90	107.7	135	162.2	200.3	236.6	21.4
المصارف التقليدية								
الموجودات	1092.9	1221.4	1333.0	1426.2	1549.8	1781.9	1909.3	9.3
الودائع	812.3	868.8	972.3	1062.9	1137.9	1298.9	1408.3	10.10
التمويل	593.5	644.2	726.5	783.5	883.3	1003.5	1108.0	11.5

المصدر: عدنان فرحان الجوارين، ص 83

رابعاً: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية:

هناك العديد من الدروس التي يمكن للدول التي لديها الرغبة في التحول إلى الاقتصاد الإسلامي أو تحويل نظامها المصرفي من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الاستفادة منها، و أهمها ما يأتي:

1. تعد تجربة ماليزيا في تحقيق التنمية الاقتصادية و تطوير القطاع المصرفي الإسلامي ردا مهما على الزاعمين بأن الإسلام دين التخلف و عائق أمام التقدم و التطور و الواقع يثبت نقيض ذلك و خلافه.
2. استطاعت ماليزيا أن تنجح في الصيرفة الإسلامية، بسبب الدعم الحكومي أولاً، و إعداد موارد بشرية مدربة و مؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية و مستعدة للتغيير ثانياً.
3. نجحت ماليزيا في الدمج بين النظام المصرفي التقليدي و النظام المصرفي الإسلامي، و هذا درس مهم جدا لجميع الدول الإسلامية، كما أن ماليزيا نجحت في إظهار النظام المالي الإسلامي، باعتباره نظاما ليس خاصا بالمسلمين وحدهم، بقدر ما هو نظام ثان أو مكمل للنظام التقليدي لا يحمل أي أيديولوجية معينة، و لا يهدف إلى تحويل غير المسلمين إلى الإسلام و ليس هو واجهة أخرى أما يسمى ب التطرف أو الدولة الدينية.
4. نجحت ماليزيا و بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي، باعتباره نظاما ماليا أخلاقيا و عادلا، و أنه لا يحمل في طياته أي أيديولوجية لأسلمة المجتمع أو إجبار غير المسلمين على تبني نظم إسلامية معينة.
5. لم تقتصر ماليزيا على المصارف المحلية، بل فتحت أبوابها للمصارف الإسلامية في العالم لتقديم خدماتها المصرفية داخل ماليزيا، فلديها اليوم خمسة بنوك إسلامية لا تقدم إلا المنتجات المتوافقة مع الشريعة، ثلاثة منها من خارج ماليزيا مثل : بيت التمويل الكويتي و بنك الراجحي و بنك قطر الإسلامي، كما أن لديها بنكين محليين هما بنك معاملات و بنك إسلام، فضلا عن العديد من البنوك التقليدية التي تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة، و هذه البنوك ملزمة بتعيين

هيئات شرعية تشرف على عملها، كما أن لدى البنك المركزي هيئة شرعية مستقلة تابعة له للإشراف على ما تقدمه البنوك من منتجات ترى أنها متوافقة مع الشريعة، وهذا ما لم يتوافر في العديد من الدول الأخرى التي فتحت مصارف إسلامية في دولها.

6. تعد ماليزيا اليوم من أكثر الدول في العالم التي تقدم الصكوك التي تعتبرها متوافقة مع الشريعة، والتي تبني على عقود مثل: المشاركة و الإجارة والمرابحة، ومازالت ترم وتصمم العقود ولمنتجات والدورات والبرامج الأكاديمية التي لا تستهدف فقط ماليزيا، بل لها انتشار أكثر في العالم خصوصا في دول الخليج العربي.

7. أوضحت تجربة ماليزيا أن متطلبات نجاح النظام المالي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة تمثلت في الدعم الحكومي الكبير، والتخطيط السليم، وتأسيس الهيئات الساندة للنظام المصرفي وأهمها الهيئات الرقابية الشرعية، وإصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة، وإنشاء سوق مالية إسلامية.

المراجع والإحالات:

1. عبد الحلیم عمار غربي (2017)، الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية : رؤى و حلول، مطبوعات (KIE Publication)، الإصدار الأول- إلكتروني.
2. عوف محمد الكفراوي (2006)، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
3. مبارك بن سليمان آل فواز (2010)، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مذكرة تدريسية، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
4. رفيق يونس المصري (2012)، التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.
5. محمد نجاة الله صديقي (2003)، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.
6. أحمد طه العجلوني (2014)، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية.
7. محمد عمر شابرا (1983)، نحو نظام نقدي عادل : دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام، دار البشير، عمان- الأردن.
8. سامي بن إبراهيم السويلم (2013)، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
9. سليمان ناصر (2005)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، رسالة علمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
10. فريدة معارفي (2015)، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية : دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، رسالة علمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
11. محمد بوحديدة (2008)، النظام المالي الإسلامي كنظام مركب : التجارب، التحديات و الآفاق، دراسة استشرافية، تحليلية و نظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلاتها مع الغير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، رسالة علمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر.
12. عمار مجيد كاظم الوادي (2009)، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة : للمدة 1981 - 2006، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، رسالة علمية غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق.
13. عدنان فرحان الجوارين (2017)، متطلبات نجاح التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة (ماليزيا أنموذجا)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017.